

أزمة السلطة في الدول العربية و ضرورة تفعيل التداول على السلطة كآلية للاستقرار

عبد الجبار جبار
جامعة حسينية بن بوعلي الشلف

مقدمة:

تحتل السلطة السياسية بأهمية كبيرة مما جعل الحصول عليها من بين الأهداف العليا للفواعل السياسية سواء عن طريق التنافس أو الصراع، إلا أن تحديد أسلوب انتقال السلطة من حاكم لآخر يعتبر إشكالية أساسية تعاني منها أغلب النظم السياسية قديما و حديثا على حسب شكل النظام السياسي القائم، حيث تشكلت مجموعة من الحلول المتباينة وفقا لتباين المجتمعات و التسلسل التاريخي انطلاقا من الأسلوب الوراثي إلى الأسلوب الانتخابي بكافة أشكاله (انتخابات مباشرة أو غير مباشرة، استفتاءات شعبية على مرشح واحد...)، و غيرها من الأشكال المعمول بها و التي تكون قد حسمت الإشكالية في بلدانها بشكل سلمي إلى حد ما.

و غالبا ما تعيش الدول العربية حالة استثنائية في العالم تعرف بالخوف من الديمقراطية و من أي محاولات إصلاحية، و غالبا ما تتخذ النخب الحاكمة في الدول العربية من الحجة الجاهزة و المتمثلة في عدم جاهزية الشعوب العربية للممارسة الديمقراطية، و أن الممارسات الديمقراطية ترسخت في الغرب بعد قرون من التراكم، هذه الحجج هي مجرد ذرائع تهدف لتكريس السلطة القائمة ولو على حساب الاستخفاف بشعوبها، ولتحقيق ذلك فإنها تلجأ إلى تهميش دور النخب و العلماء، و إضعاف المعارضة السياسية و تشتيتها و جعلها غير قادرة على تقديم النقد القائم على المشروع البديل عن السلطة القائمة، على أن هذا الوضع المغلق غالبا ما يتسبب في توترات و اضطرابات داخلية لطالما عرفتھا الدول العربية.

و ستحاول هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية: ما مدى فعالية التداول على السلطة في تجاوز أزمة السلطة السياسية في الدول العربية؟

و تتفرع عن هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي أسباب أزمة السلطة في الدول العربية؟
- ما هي مظاهر الأزمة السلطوية في الدول العربية؟
- ما التداول على السلطة و ما هي متطلباته؟
- ما هي آليات الإصلاح السياسي في الدول العربية؟

و للإجابة عن هذه الإشكالية، قمنا بمعالجتها انطلاقاً من المحاور التالية:

- نشأة و تطور ظاهرة السلطة في الدول العربية.
- مظاهر أزمة السلطة في الدول العربية.
- ضرورة تفعيل التداول على السلطة كحل للأزمة.

1. نشأة و تطور ظاهرة السلطة في الدول العربية:

عاشت الدول العربية قرابة الأربعة قرون تحت الحكم العثماني إلى غاية عام 1924، و عند اندلاع الحرب العالمية الأولى عملت بريطانيا على استمالة العرب و كسب تأييدهم للقضاء على الإمبراطورية العثمانية، متعهدة بدعمهم في تحقيق وحدتهم القومية في حال انتصار الحلفاء. و دعم العرب بالفعل المبادرة ليفاجئوا يتنصل الحلفاء من وعودهم، بل إنهم تقاسموا الأقطار العربية بعد أن أخضعوها للانتداب في حين كانت أقطار أخرى تحت الاستعمار الاستيطاني، غير أنه في فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى و الثانية اندلعت الثورات والانتفاضات ضد المستعمرين، و مع انتهاء الحرب العالمية الثانية كانت معظم دول المشرق العربي قد نالت استقلالها لتلحق بها باقي الأقطار العربية لاحقاً¹. و بقيت تداعيات الحملة الاستعمارية الغربية على المنطقة العربية حتى بعد نيلها لاستقلالها، لعل أبرزها هو الانعكاسات التي أعقبت تأسيس الخريطة، فنجد أن الدول المغاربية اعتمدت على مبدأ عدم المساس بالحدود التي أفرزها الاستعمار، و في الشرق الأوسط كان لمعاهدة «سايكس-بيكو»² التي أبرمت بين بريطانيا وفرنسا بتاريخ 09/5/1916 و وافقت عليها روسيا القيصرية لاحقاً، و التي تم بموجبها الاتفاق على تقسيم الدولة العثمانية، دوراً في رسم الخريطة العربية و التأسيس لحدود لا تراعى خصوصيات وثقافات شعوب المنطقة، حيث فرضت الحماية الأنجلو-فرنسية على هذه المناطق، و انتجت دولاً لم تكن قائمة على غرار العراق و ألغت دولاً كانت قائمة على غرار كوردستان و أرمينيا، كما زرعت الكيان الصهيوني في فلسطين³. و أثناء الحرب الباردة تكرر مبدأ ساهم في ظهور الدول العربية و المتمثل في إقرار حق استقلال الشعوب في دولها القومية، من خلال مفهوم حق تقرير المصير الذي نص عليه ميثاق الأمم المتحدة في سياق القضاء على الاستعمار دون النظر بعين الاعتبار للعوامل السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية و الثقافية التي تقرر مدى قابلية أي دولة قومية للحياة في ظل نظام حكم فعال، مما نجم عنه قيام دول قومية كان للعرب النصيب الأكبر حيث نشأت الدول القومية العربية⁴ -استناداً لمفهوم الدولة القومية الأوروبية المنشأ- في بيئات بشرية لا تمتلك مفهوم الدولة أو الأمة⁵، و كذا فقدانها لمقومات الاستمرارية حيث كانت تفتقد للطبقة الوسطى و السوق القومية باعتبارها عناصر ضرورية للخضوع لنظام الحكم، و نظراً للعامل الخارجي الذي ساهم في نشأة الدولة القومية العربية -خارجانية الدولة العربية/ استيراد الدولة- حيث أنه و على الرغم من نيل الاستقلال إلا أنه تم المحافظة على مؤسسات و أشكال هذه الدول وفق أنموذج يعرف بالدولة ما بعد الاستعمارية و التي لا تتسجم مع خصوصية مجتمعاتها -ثقافية، حضارية و اجتماعية...-، و لا نتجت عن صيرورة تاريخية طبيعية⁶، كانت هذه الاستمرارية مقتصرة على مستوى المؤسسات الإدارية و الأطر القانونية...، لتستمر هذه العلاقة لاحقاً بشكل أكثر قوة من خلال المعونات الممنوحة لهذه الدول و التي تعبر عن ولائها الخارجي، غير أنه بنهاية الحرب الباردة فقد تضاعفت القيمة الاستراتيجية لهذه الدول و بالتالي نقصت هذه المعونات الأجنبية و كذا تضائل وزنها التفاوضي على المستوى العالمي، و أمام تنامي فواعل جديدة على المستوى العالمي في سياق العولمة حيث برزت المؤسسات المالية العالمية - صندوق النقد

الدولي، البنك الدولي و منظمة التجارة العالمية- إلى جانب الشركات متعددة الجنسيات، و التي أقحمت هذه الدول للمشاركة ضمن اقتصادي كوكبي بنفس الشروط التي فرضت على الدول الصناعية⁷، وهو التحدي الذي أخفقت فيه الدولة العربية و لا زالت تتخبط في التخلف والضعف.

بينما على مستوى الكلي السياسي فإنه كان الاستثناء حيث أن هذه الدول المستقلة حديثاً عرفت قطيعة عن الموروث الاستعماري في الجانب السياسي، حيث لجأت العديد من الدول العربية إلى نظام الحزب الواحد وقف نمط الاشتراكية، مما أدى إلى استبعاد جزء كبير من النخبة الاقتصادية و الثقافية و السياسية القائمة آن ذاك، و قد نجحت الدول العربية إلى حد ما في تحقيق تنمية اقتصادية مشهودة لكنها لم تستمر حيث أنه بنهاية عقد السبعينات من القرن العشرين بدأت تتقهقر أين برزت العديد من المشاكل البنيوية الحادة في الاقتصاد و انعكست على الجانب السياسي⁸.

من هذا الأساس فإن الدول العربية تعرف غياباً للمفهوم الحديث للدولة الذي يتجاوز الطرح التقليدي الذي يقصرها في شعب، إقليم و سلطة إلى شرط استمرارية المؤسسات و استقلاليتها عن شخص الحاكم، فالدول العربية ينطبق عليها مثال «لويس الرابع عشر»⁹، حين يقول عبارة الشهيرة «أنا الدولة»، حيث تعرف شخصية سلطة الدولة، و هذا ما ينعكس بدوره على نظام الحكم الذي يتميز بكونه عشائرياً لا يقوم على أسس دستورية واضحة، حيث أنه و على الرغم من إقرار الدساتير العربية لخلاف ذلك من خلال تنظيمها للإطار المؤسسي لدولة، إلى أن الواقع الفعلي يعرف تباعداً بين النصوص الدستورية و الواقع العملي حيث يتم تجاوزها كلما تطلب الأمر ذلك وفقاً للرهانات السلطوية السائدة، كما يقوم على العلاقات البدائية، مما ينعكس على طريقة ممارسة السلطة من خلال تركيزها في يد الحاكم الذي يجسد رب العائلة أو شيخ العشيرة أو القبيلة وهذا لا يتحقق إلا بتجاوز مبدأ الفصل بين السلطات أمام غلبة السلطة التنفيذية و التي تسعى دوماً لترسيخ كينونتها واستمرار الحاكم في منصبه¹⁰. هذا ما انعكس على تعدد و تفرق الناس على عدة ولايات ضيقة (قبلية، طائفية، لغوية، دينية...)، أين يأتي الولاء للدولة دائماً في المرتبة الثانية، و هذا ما شجع ترسخ هذه الولاءات الضيقة و ضعف استقطاب الولاء نحو الدولة نظراً لما تشهده هذه الأخيرة من ضعف مؤسساتها و عدم استقرارها و عدم استمراريته، و تجاوز القانون بطريقة غير عقلانية¹¹، وهذا ما جعل الدول العربية في مجملها تكرر لأنموذج الدولة الهجينة و التي تدعي الوطنية من خلال الدور الفعال للمؤسسة العسكرية، إلا أنها لم تستطع التخلي عن منطق القبيلة، وهذا ما جعلها تعاني من التآكل الداخلي نتيجة لتنامي التناقضات التي تؤسسها استناداً لـ¹²:

- سيطرة المحددات التاريخية و القبلية.
- الاحتكام إلى المقدس في حالات الخلاف مع المعارضة، بما من شأنه القضاء عليها.
- سيطرة الذاكرة -البعد التاريخي- أو بالأحرى هيمنة النخب الحاكمة على الذاكرة و تحويلها بما يخدم تصوراتها الضيقة.

2. مظاهر أزمة السلطة في الدول العربية:

لم تعرف الدول العربية استقراراً سياسياً حقيقياً، و هذا ما جعلها تسعى نحو خلق إجماع شكلي

وغير حقيقي حول قيم من شأنها تدعيم الشرعية الزائفة، و حتى تتمكن من الإمساك بزمام الموقف فهي لا تسمح بأي محاولات لكشف نواياها الحقيقية، حيث أن الغاية العظمى لهذه الأنظمة السياسية هي بقائها في السلطة، وعليه فهي تحقق كل ما من شأنه تدعيم هذه الغاية، و لحل أبرزها هو العمل على إضعاف المؤسسات التي تتولى مهمة إبراز إخفاقاتها و كذا تأليب الرأي العام، و هي: مؤسسات الدولة (سلطة تشريعية و سلطة قضائية)، المؤسسات الإعلامية (العمومية و الخاصة)، مؤسسات المجتمع المدني و الأحزاب السياسية...، و عليه تهيف السلطة السياسية على الساحة السياسية ليس نظيراً لأدائها الفعال و إنجازاتها و إنما لغياب أي بديل يمكنه أن يحل محلها أو أي مؤسسات من شأنها إبراز إخفاقاتها و تأليب الرأي العام عليها، غير أن هذا التعطيم لا يخف حقيقة الأزمات التي تعيشها الدول العربية:

1. أزمة الشرعية في الدول العربية:

و بالعودة إلى الصيرورة التاريخية إلى العصور الأولى للإسلام و التي أفرزت نظم حكم تقوم على الشرعية الدينية و التي و مع مرور الوقت أصبحت من المحاذير التي لا يجوز الخوض فيها - لتعديلها أو إلغائها بالنظر إلى تطور مفهوم الشرعية خاصة لدى الأنظمة السياسية المعاصرة- فقد قامت هذه الأنظمة العربية (جمهورية أو ملكية) التي تسلمت الحكم مباشرة بعد انقضاء حقبة الاستعمار الغربي، إما عبر حروب تحرير أو معاهدات انسحاب، و ارتكزت هذه الأنظمة على شرعية الاستقلال، لتليها بعد ذلك مباشرة شرعية الوعد بالإنجاز، ذلك أن النظام الحاكم الذي تلى الحقبة الاستعمارية وعد الشعوب بإنجاز دولة قوية و اقتصاد ناجح وعدالة اجتماعية، ثم كانت لبعض الدول شرعية خاصة ميزتها و هي شرعية مواجهة إسرائيل سواء كان ذلك حقيقة، إدعاءً أو توظيفاً سياسياً (على غرار مصر و سوريا)، و ترافق مع ذلك شرعية التحالفات الدولية في حقبة الحرب الباردة و استقطاباتها الحادة و التي انتجت شرعية كاريزمية لبعض القيادات العربية (عبد الناصر في مصر و هواري بومدين في الجزائر...)، و بعد الحرب الباردة تولدت شرعية الوقوف ضد صعود القوى الإسلامية و التي استثمرتها الأنظمة العربية لإطالة عمرها و استدعاء المزيد من الدعم الغربي¹³. بالتوازي مع الجهد المتواصل من قبل النخب الحاكمة في الدول العربية في تركيب تلك الشرعيات وإعادة إنتاجها ولو على حساب تطلعات شعوبها تحت مزاعم عدة، غير أنه ومع مرور الوقت تأكلت كل تلك الشرعيات و سقطت، خاصة في الدول العربية التي عرفت احتجاجات شعبية أواخر عام 2010 على غرار تونس، مصر، سوريا، ليبيا و اليمن...، و هنا كان ضرورياً على النخب الحاكمة أن تعمل على تقديم تصورات جديدة تدعم شرعيتها على غرار مسارعة العديد من الدول العربية على غرار الجزائر نحو إقرار المزيد من الإصلاحات السياسية ولو سعيًا منها نحو كسب مزيد من الوقت. و في الغالب فإن النخب الحاكمة التي تهاوت شرعيتها تجد نفسها أمام ضرورة تطبيق استراتيجيتين:

- اللجوء إلى الإصلاحات الشكلية التي تعمل على تخفيف الضغوط على النظام السياسي - سواء تعلق الأمر بالضغوط الداخلية أو الخارجية-، من خلال إقرار التعددية السياسية المقيدة، و إتاحة الفرصة للأصوات المعارضة المعتدلة، و هذا في إطار قيود تم تحديدها مسبقاً، من خلال إجراء يعرف بالتسامح القمعي و هو آلية تعامل موجهة لصالح الفئات و حركات الاحتجاج التي لا تهدد شرعية النظام، و من ثم تسمح لخطابهم أن يصل إلى عامة الشعب بشكل جزئي طالما اقتصر دورها كمتنافس للاحتقان الشعبي لا غير، لذلك يتم الترويج على أن هذه الحركات تمثل رؤية خاصة للعالم تختلف عن الرؤية الشمولية للنظام الحاكم، و إذا زادت ثورية هذه الحركات الاحتجاجية و ثبت التعاطف الجماهيري معها، فإنه سرعان ما يتم

الانتقال إلى الاستراتيجية الثانية¹⁴.

- اللجوء إلى القمع المباشر، الذي تمارسه النخب الحاكمة التسلطية، التي ترى في الحركات المعارضة لها تهديداً لكيوننتها، و بذلك تسعى لتغيب خاطبها أمام الخطاب السلطوي و يتحقق هذا الأمر باستحوادها على الوسائل الإعلامية و الثقافية و العمل على مصادرة التيارات السياسية المعارضة فعليا والتي لا تقبل بالقيود المفروضة في إطار الإصلاحات الشكلية التي تكرر لبقاء النخب الحاكمة، و نجد على سبيل المثال مصادرة حركة الإخوان المسلمين في مصر بعد الانقلاب العسكري في مصر والذي حدث في 03/7/2013، و نفس الشيء الذي عرفته الجزائر في مصادرة حزب الجبهة الإسلامية للانقاذ...¹⁵

ب. أزمة الهوية في الدول العربية:

تعتبر الهوية البذرة الرئيسية لتكوين أي مجتمع سياسي، و تجتمع النخب العربية الحاكمة على تبني الهوية العربية إلا أنها تلقى معارضة من قوى مجتمعية تتبنى هويات مغايرة قد تضاهيها في القوة و العدد على غرار الهوية القطرية، الهوية الإسلامية و الهويات الإثنية أو المحلية، و المشكلة تتجاوز كيفية ترتيب هذه الهويات لدى الفرد العربي و اختلاف الأسبقيات، و نتيجة لتبعية الأنظمة العربية للخارج تم إلغاء الهوية القومية و التي طالما تشدقت بها هذه الأنظمة و استغلتها كأساس لشرعيتها¹⁶، حيث أن المشكلة الحقيقية تتمثل في التصادم بين الهويات داخل المجتمع الواحد، و هذا ما ينعكس على شرعية السلطة الحاكمة في الدولة عندما يكون الحاكم منتميا لهوية محددة تعارضها شريحة من شعبه¹⁷، مما يعيق اشتراك هذه الشرائح المعارضة في العملية السياسية العلنية.

ج. أزمة العقلانية العلمية¹⁸:

عملت النظم السياسية العربية و خاصة التي تستند إلى الشرعية الثورية على السعي نحو التنمية بطريقة ثورية، بالاعتماد على العقلانية العلمية كإنموذج لقراراتها، بكل ما لهذا الإنموذج من سلبيات بارزة خصوصا ما ارتبط بتهديداته للبيئة، وهكذا سرعان ما برزت انعكاساته على المنطقة العربية على غرار تقلص مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في بلدان مثل: مصر، الجزائر، العراق و سوريا، و بالمقابل السعي نحو استصلاح الأراضي الصحراوية الذي يكلف الكثير، و ما يزيد من تفاقم تطبيق مثل هذا الإنموذج في الدول العربية هو النهج التسلطي في اتخاذ القرارات و غياب أي سلطة رقابية بسبب ضعف المؤسسات التي من المفروض أن تعنى بهذا الدور، وكمحصلة لهذا الانفراد في اتخاذ القرارات التنموية تمثّل في خلق تنمية مشوهة و غير متوازنة أدت إلى إفقار الجماهير و تدهور الاقتصاديات العربية، فاتحة المجال أمام التبعية الاقتصادية¹⁹.

د. أزمة الثقة:

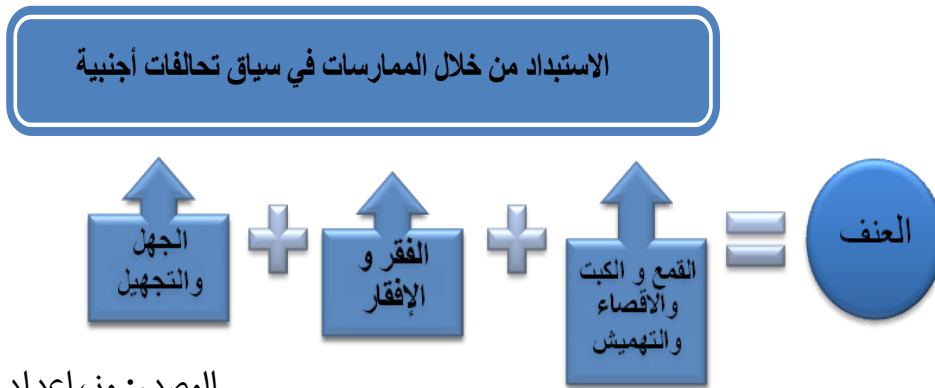
خلال فترة الستينات و السبعينات من القرن العشرين تبلورت مؤسسات الدولة التسلطية في جميع الدول العربية عبر العديد من الأطر التشريعية و القوانين التي سمحت بتوسيع مجالات تدخل الدولة (القطاع العام، قوانين الإصلاح الزراعي، التأمين...)، و اقترب هذا التوسع بتحسّن نوعي في الجوانب المعيشية لدى البعض وتطوير البنى التحتية، و التوسع في مجالات التعليم و الرعاية الصحية، و كذا إنشاء العديد من القواعد الاقتصادية...، غير أن هذه التحسينات كانت بعيدة عن أي إمكانية للتحسين في أساليب الحكم أو الديمقراطية، على النقيض من ذلك فإنها عرفت تأثيرات سلبية في هذا الجانب حيث عرفت العديد من الدول

العربية إلغاءً للدساتير، و حلاً البرلمانات، و إقراراً لقانون للطارئ، و إلغاء التعددية الحزبية و التضييق على المجتمع المدني...، وبالتالي تبلورت أزمة الثقة داخل الدول العربية و التي أسفرت عن غياب لأي إمكانية نحو إدارة الصراع الاجتماعي بصورة سلمية منتظمة، أمام غلبة للنخبة الحاكمة سواء على أساس القرابة، الزبونية و القبلية... و التي كرست حالة من الإنسداد و التضييق على الحريات العامة من خلال غلق للمجال السياسي و منع لظهور نخب سياسية جديدة²⁰.

ج. أزمة اللجوء إلى النضال العنفي:

في ظل عدم اعتراف الكثير من الأنظمة العربية بالحقوق السياسية التي يطالب بها الرأي العام و كذا اختراقها للأطر القانونية²¹، بذلك فإن المواطنين لا يجدون أي قناة تضمن لهم استعادة حقوقهم المسلوبة و هنا يكون السبيل الوحيد الذي يتاح أمامهم و هو العنف كسبيل من الممكن أن يعدل في الواقع المسدود، لتجد القوى المعارضة و المناهضة للديمقراطية نفسها طرفاً في صراع غير متوازن لأن السلطة الحاكمة تتمتع بقوة و مؤهلات قمعية كبيرة²²، و عليه يمكن اعتبار متغيرات العنف في الدول العربية تقوم على عناصر المعادلة التالية²³:

ترسيمة رقم (01): العلاقة بين الاستبداد و العنف المضاد في الدول العربية



المصدر: من إعداد الباحث

و تعبر موجات العنف المضاد الذي تعرفه الدولة العربية عن أزمة ثقة بنيوية بين الجماهير والمؤسسات الأمنية، تصل إلى اعتبار المؤسسات الأمنية تمثل نفس ما تمثله الأجهزة القمعية التي ترتبط بالاستعمار الأجنبي، وهذا ما لوحظ فعلاً إبان اندلاع الاحتجاجات الشعبية في تونس، مصر وسوريا... بداية من نهاية عام 2010، حيث تكرست فكرة استمرار الاستعمار الأجنبي بإدارة وكيل محلي تمثله النخب الحاكمة¹، و غالباً ما يتخذ العنف شكل حرب العصابات نتيجة لعدم توازن طرفي الصراع و بذلك يستحيل نجاح احتمال التمرد العسكري، كما كان الحال بالنسبة للأزمة الأمنية التي عرفت الجزائر ابتداءً من عام 1992، و كذا الحالة السورية التي تعرفها ابتداءً من عام 2011، علماً أن حرب العصابات ستؤدي إلى تماادي السلوك البطشي للنخب الحاكمة سعياً منها لتعزيز تواجدها و كذا القضاء على المتمردين و كذا جعلهم عبرة أمام كل من يحاول اللحاق بركب المعارضين المتمردين.

و الواقع يثبت أن من يلجؤون إلى العنف ليس لديهم طرح إصلاحي، و غالباً ما يتم التعامل معهم بشكك عبثي من خلال تشديد القبضة الأمنية، حيث أن النخب الحاكمة تعتبر أن القضاء على قيادة التيار الذي يلجأ إلى العنف –سواء بالقتل أو الاعتقال–، من شأنه القضاء على هذا التيار برمته، غير أن هذا الطرح هو طرح

1 - عبد الإله بلقزيز و آخرون، رياح التغيير في الوطن العربي-حلقات نقاشية عن مصر-المغرب-سورية-ليبيا. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2012، ص 82.

غير صائب لأنه يتجاهل دور البيئة المولدة للعنف²⁴، وهنا تبرز محدودية المقاربة الأمنية في القضاء على العنف على اعتبار أن العنف غالبا ما يولد العنف المضاد الذي يقابله، مقارنة بفاعلية المقاربة التنموية الشاملة التي تقضي على مسببات العنف من خلال إحداث تنمية في البيئة المحيطة.

3. ضرورة تفعيل التداول على السلطة كحل للأزمة.

تجدر الإشارة إلى أن الواقع الذي تعرفه الدول العربية التي تسقط التداول على السلطة من أولوياتها يعبر عن واقع متأزم و حالة من الاحتقان التي ينبغي الاسراع في التعامل معها، إما بشكل اختياري -استباقي- أو بشكل اضطراري، وهنا يبرز خياران أمام النخب الحاكمة وهما:

- الخيار الثوري، و يعرف أيضاً بالقطع العنيف، و الذي يقوم على أساس إحداث التحولات المطلوبة للتغيير الذي لن يتحقق إلا بتغيير ثوري للنخب الحاكمة بشكل جذري، ينتج معه هدم لأسس المجتمع القائم دون انتزاع الرؤية لما ينبغي أن يكون، باعتبار أن هذا التغيير لا يقوم على استراتيجية بديلة لما هو قائم²⁵. هذا النموذج الراديكالي أو الثوري يتميز بالصعوبة و الاختلالات ولعل تداعيات الثورة الفرنسية عام 1789، خير دليل على ذلك حيث عرفت فرنسا عدم استقرار يقارب القرن أو يزيد²⁶، هنا تكمن الخطورة حيث يمكن استغلال هذا الحراك الثوري من قبل أطراف تهدف لخدمة مصلحتها الشخصية، وقد يتم تغيير نخبة تسلمية بنخبة أخرى تكون هي أيضاً تسلمية، و قد تستغل المعارضة هذا الحراك على الرغم من أنها غير مهيئة للقيام بأدوار معتبرة نظراً لتداعيات إضعافها من قبل النخب السابقة، و لعل الحالة المصرية التي أعقبت الاحتجاجات الشعبية أوائل عام ألفين و إحدى عشر (بداية من 25 جانفي 2011) خير دليل على ذلك، حيث عاشت مصر حالة من الفوضى انتهت لازالت إلى غاية يومنا هذا.
- الخيار الإصلاحية، و يعرف بأنموذج الارتقاء التدريجي الذي يكون بشكل تدريجي و مدروس و يتخذ الطابع السلمي، و يستهدف إصلاحات تمس طرق الحكم و أساليب الإدارة، و ترشيد عمليات صنع وتنفيذ السياسات العامة، وإقامة التوازن بين الدولة و المجتمع في إطار من الحقوق و الواجبات ...، وأبرز مثال على ذلك هو الأنموذج الانجليزي باعتباره أنموذج تسويات و انتقال متدرج انتزعت فيه صلاحيات الملك المطلقة واحدة تلو الأخرى بداية بسلطة القضاء بسلطة التشريع و من ثم السلطة التنفيذية²⁷.

أ. متطلبات التداول على السلطة:

يعتبر التداول على السلطة الآلية التي من خلالها يتم صعود قوى سياسية من المعارضة إلى السلطة مقابل نزول أخرى من السلطة إلى المعارضة وهذا عن طريق الأطر الدستورية المتمثلة في الانتخابات في جو من الرضا و احترام للنظام السياسي القائم، بذلك فهو يتطلب وجود آليات لانتقال المنصب السياسي من فرد إلى آخر، سواء كان شاغل هذا المنصب السياسي رئيساً للجمهورية في النظم الرئاسية، أو رئيساً للوزراء في النظم البرلمانية، فيتم تداول السلطة من شخص أو من مجموعة أو من حزب إلى آخر²⁸.

بذلك فإن تداول السلطة هي ذلك الأسلوب الذي يحدد طريقة الوصول إلى السلطة أو ملأ الفراغ الذي يمس قمة هرم السلطة، مما يؤدي إلى نشوء و انتهاء الحكومات بطرق سلمية و سلسلة في إطار آليات شرعية، مقبولة و رسمية لتداول السلطة و انتقالها. و يتطلب التداول وجود أربعة ركائز ضرورية هي:

- المشروعية السياسية و وجود الإطار القانوني الذي يحكم عملية التداول على السلطة، و المشروعية السياسية تقوم على مبدأ الدستورية كمجموعة من المبادئ السياسية و القانونية التي كرسها لصالح المجتمع بأكمله و لصيانة حقوق الأفراد، و يقصد بها سيادة القانون و الخضوع له حكماً و محكوماً، حيث تتم إدارة شؤون الدولة استناداً إلى القانون، و يقوم هذا المبدأ من خلال التمييز بين شخص الحاكم عن شخص الدولة، و انتقال السيادة بذلك من الحاكم إلى الأمة، و تقرير حق الرقابة على أعمال الحكومة، و إمكانية إسقاط هذه الأخيرة إذا استدعى الأمر ذلك.²⁹

- التعددية السياسية: من خلال وجود حزبين سياسيين متعارضين أحدهما في السلطة السياسية والآخر على مستوى المعارضة، و مع وجود أكثر من حزب على مستوى الساحة السياسية هذا لا يعنف التشتت وإنما سرعان ما تتموقع هذه الأحزاب في تكتلين أحدهما يمارس السلطة السياسية أو يدعمها و التكتل المعارض، و بذلك يتحقق الشرط الضروري لوجود تداول على السلطة³⁰، على أن تقترب هذه التعددية بشرط امتثال أطراف العملية السياسية لهذه القواعد و التي تعبر عن رغبة حقيقية لكل القوى السياسية للعمل بموجب التداول على السلطة.³¹

- حكم الأغلبية: و تعني أن السلطة السياسية هي اختصاص يتم ممارسته من قبل الحكام بتفويض من الناخبين وفق أحكام الدستور، و ليست السلطة حقاً يمكن للحاكم أن يمنحه لغيره أو يورثه لمن بعده، وإنما يتم الاحتكام لرأي أغلبية الناخبين لتقرر بذلك التداول على السلطة وفق أحكام الدستور.³²

- الانتخابات الحرة و النزيفة: تعتبر الانتخابات الحرة و النزيفة و الدورية الآلية الديمقراطية الأنسب لاختيار الحكام و السيطرة عليهم³³، لأنها تحدد و بشكل سلمي هوية من يحكم و تضيف على قراراته المتخذة المشروعية، و لتحقيق سلمية الاختيار و مشروعية القرار يجب توفر عدة عوامل: كحرية الانتخابات من خلال عدم إجبار الناخبين و الضغط عليهم و إجبارهم في اختياراتهم، ونزاهتها من خلال عدم وجود أية شكوك لتجاوزات قد تحصل في العملية الانتخابية³⁴، كذلك ينبغي منح حق الانتخاب لكل الفئات مع تساوي الأصوات جميعاً بحيث لا يكون لصوت ما تأثير يفوق تأثير صوت آخر، بالإضافة إلى أن تكون هناك معايير انتخابية تتصف بالحرية و النزاهة بالنسبة لعملية الاقتراع و فرز الأصوات و أنظمة تمويل الانتخابات³⁵، و هذه الشروط هي التي من شأنها أن توفر الرضا الشعبي على آليات تداول السلطة و الذي ينطلق من الوعي بأهمية التداول على السلطة من قبل القوى السياسية.³⁶

و عليه فإن التداول على السلطة يعني التعاقب الدوري للحكام على سدة الحكم تحت صيغ الانتخابات، حيث يمارس هؤلاء الحكام المنتخبون اختصاصاتهم الدستورية لفترات محددة سلفاً، و بذلك فإن اسم الدولة لا يتغير ولا يتبدل دستوراً ولا تزول شخصيتها المعنوية نتيجة تغير الحاكم أو الأحزاب الحاكمة.³⁷

و تجدر الإشارة إلى أن مبدأ تداول السلطة هو مبدأ دستوري يتم اعتماده حتى في الدول الديمقراطية ذات أنظمة الحكم الملكية حالاً حال الجمهوريات الديمقراطية، على اعتبار أن الملوك في الدول الديمقراطية لا يمارسون السلطة التنفيذية، وإنما تمارس السلطة التنفيذية من قبل أفراد منتخبين و مسؤولين أمام مجالس نيابية وأمام الناخبين بشكل عام، على اعتبار أنه يتم اللجوء إليهم (الناخبون) عند نهاية العهدة الانتخابية للسلطة وبذلك يحق لهم تركية السلطة الحاكمة باعادة انتخابها لولاية جديدة من عدمه، و يتطلب التداول على السلطة ضرورة تحقق الهدفين يكرسان تحقيق التوازن، فهو من جهة يضم استمرارية المؤسسات و النظام السياسي، و

من جهة ثانية فإنه يكفل تجديد النخب الحاكمة و السياسات العامة.

ب. آليات تفعيل الإصلاحات نحو إقرار التداول على السلطة:

لكي تتفعل المحاولات الإصلاحية في الدول العربية ينبغي تهيئة البيئة الملائمة التي تتوفر على نظم سلمية تتميز بقدر مناسب من المرونة و التعددية و التنافسية و آلية المفاوضة الاجتماعية، حيث أن النظم الاستبدادية التي تلغي حقوق شعوبها لا تستطيع تحمل أي إصلاحات لما فيها عودة و التزام بتطبيق القانون وإلغاء الأفضليات بما من شأنه تهديد لكيونة النخب الحاكمة.³⁸

و ينبغي أن تقوم مرتكزات الإصلاح في الدول العربية على النقاط التالية:³⁹

- الشمولية: ينبغي أن يكون الإصلاح شاملاً، من حيث مجالاته من جهة، و من حيث ضرورة إتاحة الفرصة أمام جميع فئات المجتمع من جهة ثانية، باعتبار أن الإصلاح ظاهرة مجتمعية يرتبط نجاحها بإشراك جميع الفواعل المجتمعية.
- التدرج و المرحلية: و هنا ينبغي التنويه إلى أن التدرج و المرحلية لا يعنيان البطء في تنفيذ عمليات الإصلاح، بل المقصود هو أنه لا يمكن الإسراع في عمليات الإصلاح دفعة واحدة، بل ينبغي أن تتم وفق عمليات تراكمية و طويلة الأمد، تماشياً مع خاصية الاستمرارية.
- التزام، التلازم أو الإجراء، لأي مجال ينبغي أن نبدأ به هل هو الإصلاح السياسي أم الإصلاح الاقتصادي أم كلاهما معا في وقت واحد.
- الاستناد إلى الداخل، و عدم الانسياق خلف متطلبات خارجية دون مراعاة الخصوصية الداخلية.
- تحديد استراتيجية للتغيير، تعبر عن رؤية واضحة المعالم تحدد من خلالها أهداف الإصلاح و أساليب تحقيقها.
- الإرادة السياسية و الاقتصادية الجادة في تحمل أعباء الإصلاحات.
- ضرورة بناء استراتيجيات تستهدف مقاومة الإصلاح.

و تتمثل خطوات الإصلاح السياسي النابع من استراتيجيات وطنية شاملة في النقاط التالية:¹

1. ضرورة حشد الرأي العام حول جهود الإصلاح، و التي تنطلق من قناعة شعبية بضرورة الإصلاح و التغيير، و هذا ما يساهم في الرفع من ديناميكية الخطوات اللاحقة، و لعل أكبر عائد يتحقق من هذا الجانب هو إلغاء أي مقاومة للتغيير قد تعيق الإصلاح، على حد رأي «عبد الرحمف الكواكبي» في كتابه ((طبائع الاستبداد و مصارع الاستعباد))

((...وإني أقصر على بعض الكلام فيما يتعلق ... مبحث السعي في

رفع الاستبداد، فأقول:

1 - أحمد إبراهيم الورتي، مشاريع الإصلاح في الشرق الأوسط بين طموحات الشعوب و مصالح الدول الكبرى دراسة تحليلية مقارنة. دمشق: دار الزمان للطباعة والنشر و التوزيع، 2012، ص 371-372.

• الأمة التي لا يشعر كلها أو أكثرها بالام الاستبداد لا تستحق الحرية.

• الاستبداد لا يقاوم بالشدة إنما يقاوم باللين والتدرج.

• يجب قبل مقاومة الاستبداد، تهيئة ما يُستبدل به الاستبداد.

هذه قواعد رفع الاستبداد...مبنى قاعدة كون الأمة التي لا يشعر أكثرها بالام الاستبداد لا تستحق الحرية هو:إن الأمة إذا ضربت عليها الذلة والمسكنة، وتوالت على ذلك القرون والبطون، تصير تلك الأمة سافلة الطباع...، حتى إنها تصير كالبهائم، أو دون البهائم، لا تسأل عن الحرية، ولا تلتمس العدالة، ولا تعرف للاستقلال قيمة، أو للنظام مزية، ولا ترى لها في الحياة وظيفة غير التبعية للغالب عليها، أحسن أو أساء على حد سواء، وقد تنقم على المستبد نادراً، ولكن، طلباً للانتقام من شخصه لا طلباً للخلاص من الاستبداد،... فإذا وُجد في الأمة المينة من تدفعه شهامته للأخذ بيدها والنهوض بها فعليه أولاً: أن يبت فيها الحياة وهي العلم، أي علمها بأن حالتها سيئة،...))⁴⁰

2. رفض الهيمنة الأجنبية: والتصدي لمحاولات التدخل الأجنبية، و التي غالباً ما تستغل مشاريعها الإصلاحية لخدمة مصالح خاصة، و عليه فإن الإصلاح هو عملية داخلية لا تفرض من الخارج بالقوة والضغوطات.

3. ضرورة تقديم بديل وطني، ينطلق من الخصوصية المحلية و يكون قادراً على التغيير نحو الأفضل، و ليس مجرد بديل شكلي عن المشاريع الإصلاحية الأجنبية، بحجة رفض التدخل الخارجي في الشؤون الوطنية، ولتفعيل هذا الخيار ينبغي ضمان الالتفاف الشعبي حول هذه المشاريع الوطنية من خلال خلق ثقافة سياسية تقوم على احترام القانون، إلى جانب تهيئة البيئة الملائمة أمنياً و اقتصادياً...، و يركز «عبد الرحمن الكواكبي على ضرورة إيجاد البديل قبل محاولة التغيير

((ومبنى قاعدة أنه يجب قبل مقاومة الاستبداد، تهيئة ماذا يُستبدل به الاستبداد هو: إن معرفة الغاية شرط طبيعي للإقدام على كل عمل، كما أن معرفة الغاية لا تفيد شيئاً إذا جهل الطريق الموصّل إليها، والمعرفة الإجمالية في هذا الباب لا تكفي مطلقاً، بل لا بد من تعيين المطلب والخطة تعييناً واضحاً موافقاً لرأي الكل، أو الأكثرية... والمراد أن من الضروري تقرير شكل الحكومة التي يراد ويمكن أن يُستبدل بها الاستبداد، وليس هذا بالأمر الهين الذي تكفيه فكرة ساعات، أو فطنة آحاد، وليس هو بأسهل من ترتيب المقاومة والمغالبة. وهذا الاستعداد الفكري النظري لا يجوز أن يكون مقصوراً على الخواص، بل لا بد من تعميمه وعلى حساب الإمكان ليكون بعيداً عن الغايات ومعضوداً بقبول الرأي العام.))⁴¹

الخاتمة:

و في الأخير، ما يمكن استخلاصه هو أهمية التداول على السلطة باعتباره أحد أهم الآليات الإجرائية التي

تحقق الديمقراطية، حيث يعمل على تنظيم انتقال السلطة بصورة سلسة، فعالة و سلمية، و يعتبر بحق العلاج العملي الفعال لظاهرة الاستبداد و التسلط السياسيين، لما يتطلبه هو الآخر من آليات وظيفية ضابطة و منظمة للحياة السياسية من الشرعية السياسية و الاحتكام للقانون، اقرار التعددية السياسية و ضمانها، نزاهة العملية الانتخابية و ضمان حق المعارضة. بذلك فهو يمثل الأسلوب التوافقي الذي تأخذ به المجتمعات في حل مشكلاتها في إطار من:

- احترام حرية الرأي للجميع.
- عمل الجميع على تنفيذ رأي الأغلبية.
- حرية المعارضة.

و الملاحظ هو أن هذه العناصر لا علاقة لها بالحكم ولا المؤسسات التنفيذية، التشريعية أو القضائية، فحرية الرأي على سبيل المثال تتم خارج المؤسسات النيابية و نفس الشيء بالنسبة للأحزاب السياسية والتي يؤسسها الشعب خارج المؤسسات الرسمية، و عليه فإن كل مظاهر الديمقراطية تتم في النطاق الشعبي و ليس داخل نظام الحكم و مؤسساته، لتكون بذلك قانون تحقيق الغايات المشتركة في كل مجتمع، بغض النظر عن مستوى هذا المجتمع (أسرة، اجتماع، جمعية...) على أن النجاح مقترن مدى التزام أفراد هذا المجتمع بمبادئ الديمقراطية، مع ضرورة الإشارة إلى أن المشكلات لن تحل تلقائياً في المجتمع الديمقراطي و لكن المقصود هو قابليتها للحل أما تجسيد هذا الحل يحتاج إلى عناصر أخرى على غرار التقدم الثقافي، الحضاري، التكنولوجي... و هذه العناصر لا يمكنها أن تتطور ولا أن تبرز نتائجها إلا في جو من الديمقراطية.

الهوامش:

- 1 - خلدون حسن النقيب و آخرون، الدستور في الوطن العربي عوامل الثبات و أسس التغيير. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 6002، ص 21.
- 2- تعود هذه التسمية إلى إسمي مخططي الاتفاقية و هما لله مارك سايس لله الانجليزي و لله جورج بيكول لله الفرنسي، و كلاهما يعرفان باطلاعهما الواسع على قضايا الشرق الأوسط.
- 3- أحمد ابراهيم الورتي، مشاريع الإصلاح في الشرق الأوسط بين طموحات الشعوب و مصالح الدول الكبرى دراسة تحليلية مقارنة. دمشق: دار الزمان للطباعة والنشر و التوزيع، 2102، ص 541.
- 4- ما بين الأعوام 2391 و 1791 استقلت الدول العربية باستثناء فرسطين عن الاستعمار الأوروبي - بريطانيا و فرنسا - بداية من العراق عام 2391.
- 5- في الدول الغربية العريقة شبقت الهوية القومية تبلور سلطة الدولة، حيث وجدت الأمة التي انعسكت على ثقافة مشتركة و في ظهور الطبقة الوسطى و الأسواق الوطنية، قبل تشكيل الدولة الحديثة، في حين أن أشباه الدول القومية و التي منها الدول العربية فإنها عرفت العكس حيث ظهرت السلطة السياسية أي الدولة قبل الأمة، و قبل الهوية القومية، و نتيجة لذلك لجأت النخب الحاكمة في الدول العربية و جهازها البيروقراطي و المؤسسة العسكرية إلى محاولة التوصل إلى مشروع قومي من خلال الاستناد إلى شرعيات بالية.

6- سعد الدين ابراهيم و آخرون، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، 2002، ص 84.

7- أزوالدو دو ريفرو، أسطورة التنمية و قوى التدمير الخفية: إنقراض العالم الثالث. (ترجمة فاطمة نصر)، القاهرة: إصدارات سطور الجديدة، 1102، ص12-22.

8- غسان سلامة و آخرون ديمقراطية من دون ديمقراطيين: سياسات الانفتاح في العالم العربي/الاسلامي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، طبعة 2، 0002، ص 592.

9- حكم الملك للولويس الرابع عشر لله فرنسا حكماً مطلقاً حوالي نصف قرن، فصعد بها من دولة متخلفة في أوروبا، إلى قمة النفوذ في السياسة والأدب والفن في العالم كله، فأطلقوا عليه لقب (الملك الشمس)، حكم البلاد دون برلمان، كما كان يحكم بوزارة شكلية لا ترد له رغبة، وتتخذ كل قراراتها لتعزيز نفوذه، اشتهر بكثرة علاقاته النسائية بما يخالف شريعتهم الرسمية وتقاليد ملوكهم الموروثة، و كان كلما ثارت منطقة من مناطق فرنسا على الملك مطالبة بدولة عصرية على غرار الدولة البريطانية، قال قولته المشهورة: (الدولة أنا .. وأنا الدولة).

10- سعد الدين ابراهيم و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 663.

11- المرجع نفسه، ص 368.

12- إسماعيل الشطي و آخرون، مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 5002، ص 332.

13 - مبارك مبارك أحمد عبد الله، ((تأثير أنماط انتقال السلطة على السياسات الخارجية للدول العربية))، أطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، 1102، ص 301.

14 - سعيد بن سعيد العلوي و آخرون، المجتمع المدني في الوطن العربي و دوره في تحقيق الديمقراطية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 1002، ص 297.

15- المرجع نفسه، ص 897.

16 - عبد الإله بلقزيز و آخرون، رياح التغيير في الوطن العربي - حلقات نقاشية عن مصر - المغرب - سورية - ليبيا. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2102، ص 12.

17 - سعد الدين ابراهيم و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 414-514.

18 - تعتبر العقلانية العلمية من إفرازات العقلانية كمذهب فلسفي و مبدأ عملي لتنظيم الحياة و المجتمع الرأسماليين، و قامت النظرية النقدية لمدرسة فرانكفورت بانتقاد النظرية العقلانية بحجة أن الرأسمالية التي من المفروض أنها تقوم على مذهب الحرية سرعان ما كرسست الهيمنة، هذا الانتقاد ينطلق من عدم قدرة الرأسمالية على عمليات الضبط السياسي، الاجتماعي و الثقافي، و من هنا عرفت الأنظمة الرأسمالية أزمات تتعلق بالشرعية و الهوية، إلى جانب سقوط فرضية أنه لا حدود للنمو وأنه يمكن استغلال الطبيعة إلى ما لا نهاية - بروز التيارات البيئية في العالم -، كلها تعبر عن أزمة عميقة في العقلانية العلمية.

- 19 - سعيد بن سعيد العلوي و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 108.
- 20 - علي خليفة الكواري و آخرون، الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 6002، ص 493-593.
- 21 - تعرف الكثير من الانظمة العربية عدم استقلالية القضاء، حيث تتخذ النخب الحاكمة من هذا الواقع مدخلا نحو التدخل في الأحكام القضائية و تسييسها.
- 22 - جيف شارب، من الدكتاتورية إلى الديمقراطية إطار تصوري للتحرر، (ترجمة: خالد دار عمر)، بوسطن الو-م-أ: مؤسسة ألبرت أنشتاين، 2002، ص 21.
- 23 - خلدون حسن النقيب و آخرون، الدستور في الوطن العربي عوامل الثبات و أسس التغيير. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 6002، ص 311.
- 24 - المرجع نفسه، ص 131.
- 25 - سعيد بن سعيد العلوي و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 217.
- 26 - عبد الإله بلقزيز و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 551.
- 27 - المرجع نفسه، و نفس الصفحة.
- 28 - Jean-Marc ESSONO NGUEMA ' L'impossible alternance au pouvoir en Afrique centrale. Paris : L'ARMATTAN' 2010 ' p 22.
- 29 - عبد القادر رزيق المخادمي، الإصلاح السياسي في الوطن العربي بين القرار الوطني و الفوضى البناءة. القاهرة: دار الفجر للنشر و التوزيع، 7002، ص 641.
- 30- Jean-Marc ESSONO NGUEMA ' Op.cit ; p 23.
- 31 - حمدي عبد الرحمن حسن، دراسة في النظم السياسية الإفريقية. القاهرة: كلية الاقتصاد و العلوم السياسية جامعة القاهرة، 2002، ص 951.
- 32 - حسين علوان البيج، ((التعاقب على السلطة في الوطن العربي))، مجلة دراسات استراتيجية، عدد 4، مصدر الدراسات الدولية، 8991، ص 371.
- 33 - تعتبر الانتخابات وسيلة للسيطرة على الحكام من خلال اعتبارها الآلية الوحيدة لإيصالهم للحكم كما أنها الوسيلة الوحيدة لإيصال غيرهم و بالتالي عزلهم بطريقة سلمية، قانونية و ديمقراطية، و بذلك فهي تمثل المتنفس الوحيد للشعب حتى يبين موقفه من الحكام سواء بتركيتهم في حال رضاهم و اقتناعهم بحصيلة عهده في الحكم أو برفضهم و الذي ينعكس على انتخاب غيرهم.
- 34- Jean-Marc ESSONO NGUEMA ' Op.cit ; p 23.
- 35 - محمد فهمي درويش، مرتكزات الحكم الديمقراطي و قواعد الحكم الرشيد. القاهرة: دار النهضة

العربية، 0102، ص 631.

36 - حمدي عبد الرحمن حسن، دراسة في النظم السياسية الإفريقية. القاهرة: كلية الاقتصاد و العلوم السياسية جامعة القاهرة، 2002، ص 951.

37 - علي خليفة الكواري و آخرون، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، ماي 2002، ص 45.

38 - أحمد ابراهيم الورتي، مرجع سبق ذكره، ص 413.

39 - أحمد ابراهيم الورتي، مرجع سبق ذكره، ص 713.

40 - عبد الرحمن الكواكبي، طبائع الاستبداد و مصارع الاستعباد، (تحقيق محمد عمارة). القاهرة: دار الشروق، ط2، 9002، ص 431.

41 - المرجع نفسه، ص 731.